كيف دخلت الهند نفق العزلة؟، الصراع على كشمير يزداد تعقيداً بسبب ارتباطه بعناصر الهوية

27-7-2003

وأخشى ما يخشاه البلدان (الهند وروسيا) أن تتصاعد الظاهرة الإسلامية في آسيا الوسطى والتي قد تكون سندا قويا لباكستان وعامل إضعاف لهما، الأمر الذي سيرتاح إليه الأميركيون كثيراً كما رأينا ذلك في تطورات الأوضاع الأخيرة في أفغانستان

بقلم بيير بيرنيس

مواد ذات علاقة

اليابان : عملاق إقتصادي وقزم سياسي.. يعاني من ورطة إرضاء واشنطن دون إثارة شكوك بكين

من الحياد إلى العزلة

على الرغم مما بذله رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي (أو هكذا يبدو) من جهود خلال السنوات الأخيرة، لا تزال الهند اليوم "عملاقاً معزولاً". ففي سياق الحرب الباردة والصراع المهيمن ما بين الشرق والغرب استطاعت الهند أن تحوز الأهمية على الساحة الدولية جاوزت بكثير قوتها الإقتصادية والعسكرية، ولا سيما بفضل سياسة عدم الإنحياز على الرغم مما تميزت به من ميل إلى الإتحاد السوفييتي. فإلى جانب تيتو وعبد الناصر وسوكارنو، لعب جواهر لال نهرو في قمة باندونغ عام 1955 وفي السنوات التي تلتها دوراً رئيسياً في العالم الثالث. وقد حسبت واشنطن وموسكو لهذا الدور حسابه.

لكن ومنذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين والدبلوماسية الهندية تتعثر في التكيف مع الوضع الدولي الجديد. فحركة عدم الانحياز التي تظل متمسكة بها إلى الآن مثل تمسكها بالقضايا الدولية من منظور شمال - جنوب، لم تعد فاعلة كما كانت بعد أن تهشمت شيئاً فشيئاً. وقد أدى انهيار الإتحاد السوفييتي إلى حرمانها من حليفها الرئيسي. ومنذ حصولها على الإستقلال وجدت الهند نفسها في مواجهة محيط اقليمي عدائي تصارع فيه عدوّين رئيسيين، هما باكستان والصين.

فبعد مرور خمسين عاماً على تقسيم الامبراطورية البريطانية لبلاد الهند إلى دولتين منفصلتين، لا تزال النزاعات الناتجة عن ميلاد هذين الكيانين قائمة إلى الآن. وقد انفجرت ثلاث حروب كبرى في 1947 و 1965 و 1971 ما بين الهنود الهندوس والباكستانيين المسلمين بسبب النزاع حول كشمير، الجزء الواقع في أقصى الشمال من الهند، حيث انتهت آخر هذه الحروب بانفصال الجزء الشرقي من باكستان المسمى بنغلاديش.

يرتبط الصراع حول كشمير ارتباطاً جوهرياً بالمقومات الأساسية لهوية الدولتين، ولهذا السبب بالذات لا يزال حله متعذراً لحد الآن. فمنذ نهاية الحرب الهندية الباكستانية الأولى عام 1949 ظهرت كشميران، حيث

انقسم الإقليم المتنازع عليه إلى قسمين عقب المعارك، آزاد كشمير الذي اندمج مع باكستان دون أي مشكلات، وجامو كشمير الذي استمرت الهند في ممارسة هيمنتها عليه دون أن تنجح في ادماجه ضمن الإتحاد الهندي ادماجا كاملا. وتطالب باكستان بجامو كشمير بحجة أن أغلبية سكانه مسلمون. لكن الهند مصرة على الاحتفاظ به على الرغم من معارضة هؤلاء السكان لها، لأن الهند وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذه القضية تخشى أن يؤدي التنازل عن هذا الجزء أو حتى مجرد منحه وضعاً من الاستقلال الذاتي إلى سابقة خطيرة قد تستفيد منها حركات انفصالية في العديد من مقاطعاتها الأخرى، فضلاً عن أن ذلك سيعزز من مواقف القوميين الهندوسيين في حزب بهاراتيا جاناتا المعادين للمسلمين وللعلمانية التي تعد من الأهداف الأساسية للاتحاد. فمنذ العام 1971 لم تذهب معارضة الكشميريين للسلطة المركزية الهندية أبعد من حرب العصابات التي تدعمها باكستان. ويراقب هذه الوضعية 35 ألف جندي من كامل الاتحاد، وتشهد أهمية هذه القوة على مدى خطورة هذا الوضع الذي بات مثيراً للقلق لا سيما وأن الدولتين تمتلكان السلاح النووي.
غير أن الهند تواجه من ناحية أخرى قوة نووية أخرى أعظم وأقوى، وهي الصين الواقعة هي الأخرى شمال إقليمها. إلا أن الصراع هنا أكثر كلاسيكية لأنه يرتبط بمسألة مصير إقليمين تبلغ مساحتهما الإجمالية 115 ألف كيلومتر مربع أي ما يعادل أكثر من خمس مساحة فرنسا، ألا وهما اكزاي شين الذي تسيطر عليه الصين في غرب الهيمالايا، وأروناشال براديش في أقصى شرق السلسلة الجبلية الذي تهيمن عليه الهند وتطالب به الصين. ففي العام 1962 ورداً على ما اعتبره تصرفاً استفزازياً قام الجيش الشعبي للتحرير بتوجيه ضربة قاسية ومهينة للجيش الهندي الذي لا يزال يعاني الآثار النفسية لتلك الهزيمة الساحقة الى الآن.
ففي سياق هذه الأزمة المزدوجة ولأسباب استراتيجية عميقة كان تقرب الهند مبكراً للاتحاد السوفييتي الذي سرعان ما اعتبر الهند للأسباب نفسها حليفاً خلفياً مهماً، حيث صار محور موسكو - دلهي مواجهاً لمحور بكين اسلام آباد الذي تدعمه واشنطن عملاً بمبدأ "أعداء أعدائي أصدقائي" (في العام 1955 انضمت باكستان إلى حلف بغداد وفي بداية السبعينيات وطد الأميركيون صلاتهم بالصينيين لاستثمار خلافهم مع الروس)، وفي أغسطس 1971 وقعت الهند وروسيا معاهدة صداقة لمدة عشرين عاماً كانت الجوانب العسكرية أهم عناصرها.
وعلى هذه الأسس أصبح الجيش الهندي في غضون سنوات معدودة يمتلك عتاداً روسيا نسبته 70% بينما ازداد التبادل التجاري ما بين البلدين في كافة المجالات حتى بلغ حجمه نحو ثلاثة مليارات من الدولارات سنوياً حتى نهاية الثمانينيات. وكان الاتحاد السوفييتي يزود الهند بالبترول أيضاً، وكانت هذه الأخيرة تدفع ثمن هذه الواردات بالروبية بمعدل صرف منخفض. أما دبلوماسية البلدين فكثيراً ما كانت جهودها تتظافر على الساحة الدولية دون أن تصبح قاعدة ثابتة حيث ظلت الهند حريصة جداً على الاحتفاظ باستقلاليتها على الساحة الدولية حتى لا تقوض الجسور التي تربطها بشركائها الآخرين رغم هذا التحالف المميز.
الدبلوماسية الجديدة

لكن هذا النظام الذي انهار، ما لبث أن ترك الهند في حيرة من أمرها لفترة من الزمن. ولم تتسرع نيودلهي في وضع سياسة خارجية جديدة متفاعلة مع معطيات الوضع الدولي الجديد إلا مع وصول آندو كومار جوجرال على رأس دبلوماسيتها في يونيو عام 1996. فقد أقدمت الهند بالفعل على إعادة التوازن في مجموع علاقاتها مع الدول.
يعتبر آندو كومار جوجرال الذي كان لفترة طويلة عضواً في حزب المؤتمر وكان سفيراً لبلاده في موسكو (من 1976 إلى 1980) دبلوماسياً محنكاً ورجلاً واقعياً ذا مواهب عالية، أما سياسته فقد تأسست حول ثلاثة محاور كبرى: الإهتمام أكثر بثقل الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية بوجه عام، إعادة بناء العلاقات بين الهند وروسيا على أسس جديدة وأقوى وتحسين علاقات الهند مع جيرانها ولا سيما صلاتها مع دول آسيا الشرقية.
فحتى قبل هذه الدبلوماسية الجديدة كانت الهند تسعى منذ سنوات عديدة إلى تطوير علاقاتها وتحسينها مع واشنطن في الوقت نفسه، شرعت في تحرير اقتصادها تدريجياً. وقد واصل جوجرال مسيرته في هذا الاتجاه، وصارت التجارة بين البلدين تقارب اليوم تسعة مليارات دولارات وتؤمن الولايات المتحدة ما يقرب من 20% من الصادرات الهندية، أما استثماراتها التي ظلت على مدى أربعين عاماً غير ذي قيمة تذكر فقد وصلت اليوم إلى حدود ملياري دولار. وأخيراً وبفضل سياسة الهند الإنفتاحية، أصبح من حق الهند الحصول على قروض هائلة من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي.
وعلى الرغم من هذا الانفراج الاقتصادي فلا تزال سحب كثيفة تتشكل في السماء الأميركية الهندية. وعلى الرغم من الضغوط المفروضة عليهم فلا يزال قادة نيودلهي يعتقدون أن تنمية برامجهم النووية والباليستية تشكل ضماناً لاستقلال بلادهم وأمنها وتأثيرها الاقليمي والعالمي أمام باكستان والصين. وهم لا يزالون إلى اليوم يرفضون التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي السارية منذ عام 1985 ولم ينضموا أيضاً لمعاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية. وعلى الرغم من أنهم لا يزالون غير قادرين على أن يلعبوا دوراً حاسماً في المحيط الهندي فإنهم لا يخفون انزعاجهم وقلقهم من وجود البحرية الحربية الأميركية المكثف في هذه المنطقة ولا سيما النشاطات العسكرية المنطلقة من قاعدة جزيرة دييغو غارسيا البحرية. وهم متذمرون أيضاً من الانتقادات الأميركية حول عدم احترام حقوق الانسان في كشمير.
وبصورة أعم لا يتوقف القادة الهنود عن النضال من أجل قيام عالم متعدد الأقطاب يلجم الهيمنة الأميركية ولذلك فهم ينظرون بعين الرضا والإرتياح إلى نمو البناء الأوروبي ويسعون الى التقرب من بلدان أوروبية كفرنسا وألمانيا بوجه خاص. ومن منظور هذه الاستراتيجية الجديدة يسعون أيضاً إلى التمسك بما تبقى من مجموعة عدم الإنحياز على أمل أن يسند أعضاؤها ترشيحها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي.
وللأسباب نفسها دأبت الهند أيضاً خلال السنوات الأخيرة وبعد فترة من التذبذب والحيرة والتردد على إعادة بناء علاقات قوية مع روسيا ومع باقي الدول الأعضاء في اتحاد الدول المستقلة المنبثقة عن الاتحاد السوفييتي سابقاً ولا سيما دول آسيا الوسطى. ففي العام 1991 جددت نيودلهي مع

ميخائيل غورباتشوف العمل بمعاهدة الصداقة لعام 1971 بعد ان جردتها من البنود المتعلقة بالدفاع المشترك. وفي العام 1993 وقعت مع بوريس يلتسين أثناء زيارته إلى نيودلهي على اتفاقيات جديدة تتعلق بالتجارة والمصارف وكذلك في مجالات التعاون العسكري والعلمي والثقافي .
وفي العام 1996 وقع البلدان على عقد مهم بقيمة ثلاثة مليارات ونصف من الدولارات تزود روسيا الهند بموجبه بامدادات عسكرية شملت أربعين طائرة حربية من نوع سوخوي 40 مع تزويد الهند برخص تصنيع أنواع أخرى مثل (سوخوي 27 وسوخوي 30) وتحديث طائرات الميغ 21 التي يستخدمها الجيش الهندي وكذلك تزويدها بقاذفات صواريخ أرض أرض.
وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة الشديدة لهذا التعاون، تستمر روسيا من ناحية أخرى في دعم جهود الهند في المجال الفضائي والباليستي بتزويدها بمحركات تعمل على "توربينات" عالية الأداء لصواريخها الحربية، ولا يزال الجيش الهندي المجهز بنسبة 70% بعتاد روسي يسعى للحصول من مموله القديم على قطع الغيار والمؤونة العسكرية التي يحتاج اليها.
لكن مبادلات الهند التجارية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة لم ترق بعد الى مستوى المليارات الثلاثة من الدولارات سنوياً الذي أدركته مع هذه الدول في نهاية الثمانينيات. وإلى جانب هذه الصفقات والمعاملات المتبادلة المهمة، تظل الأسباب العميقة لما تشهده العلاقات الروسية الهندية من انتعاش قوي أسباباً استراتيجية بالدرجة الأولى.
فالبلدان يظلان الواحد للآخر حليفين أساسيين في مواجهة الصين. وأخشى ما يخشاه البلدان من ناحية أخرى أن تتصاعد الظاهرة الإسلامية في آسيا الوسطى والتي قد تكون سندا قويا لباكستان وعامل إضعاف لهما، الأمر الذي سيرتاح إليه الأميركيون كثيراً كما رأينا ذلك في تطورات الأوضاع الأخيرة في أفغانستان.
ومن هذا المنظور استطاعت الهند، بمساعدة الاتحاد السوفييتي سابقا وبفضل روسيا حاليا أن تتزود على مدى ثلاثين عاماً، وبعد هزيمتها المريرة أمام الصين عام 1962 بواحد من أكبر الجيوش في العالم عدداً وعتاداً. فبمليون و 100 ألف رجل تحتل قواتها البرية المرتبة الرابعة عالمياً، أما قواتها الجوية فهي تتكون من 110 آلاف رجل وتضم العديد من الوحدات الحربية الجوية والاستكشافية واللاسلكية وكذلك أنظمة «اواكس» الرادارية بالاضافة الى تشكيلة واسعة من الصواريخ. أما قواتها البحرية فتضم 55 ألف رجل ونحو مئة سفينة حربية. وقد دفعت الأولوية المعطاة خلال السنوات الأخيرة للتنمية الاقتصادية القادة الهنود الى اقتطاع أجزاء مهمة من ميزانية الدفاع وإلى عدم الاستمرار لزمن طويل على الأرجح في تطوير قوتهم العسكرية المتصاعدة أبعد من المرحلة التي وصلتها في الوقت الحالي ومن ثم الى تعليق طموحاتهم في الهيمنة بالرغم من مطالبهم في جنوب آسيا وفي "محيطهم" (الهندي) حيث أصبح الأميركيون بعد انسحاب الروس المتحكمين الوحيدين في اللعبة، لكن طموحات الهنود ذات المدى البعيد لم تتغير بأي حال من الأحوال.
وبدفع من وزيرها للشئون الخارجية ورئيس وزرائها حينذاك اندو كومار جوجرال غيرت الهند في السنوات الأخيرة من سلوكها تجاه جيرانها الآسيويين متنازلة عن الغطرسة التي ظلت تطبعها حتى هذه اللحظة متبنية

موقفاً أكثر مرونة. فقد انتهى عهد سياسته التهديد بالقوة وحل عهد التفاوض ولا تردّد الآن في تقديم التنازلات. أما الدافع الأساسي وراء هذا الاتجاه في السياسة الهندية فهو الحصول على حلفاء جدد والإندماج أكثر في المحيط الاقليمي والإبتعاد عن الإنطواء في عزلة متعجرفة المثيرة دوما للعدوانية والحساسية المفرطة تجاه الآخرين. فقد صار الصحافيون في الهند يطلقون على هذه الاستراتيجية الجديدة اسم "مذهب جوجرال"، ومع الصين تجد الهند نفسها مثلما هو الشأن مع روسيا أيضاً في موقف مشترك ازاء نمو العالم الأحادي القطب الذي يهيمن عليه الأمريكيون. فقد دفعت بهما الدوغماتية السائدة في هذه السنوات في العاصمتين إلى تطوير تعاونهما التجاري (تجاوزت تبادلاتهما في الوقت الحالي المليار دولار) دون إثارة لخلافاتهما الإقليمية التي أصبحت بحكم هذا التوجه الجديد بينهما مجمدة إلى أجل غير مسمى. لكن العملاقين الآسيويين لا ينسيان أنهما يظلان من الناحية الجغرافية السياسية ندّين وخصمين لدودين. فلا يزال القادة في العاصمة الهندية ينظرون بعدم الرضا الى الدعم المتواصل الذي تقدمه بكين الى اسلام أباد في المجال العسكري والنووي. كما يتخوفون من صعود قوة البحرية الحربية الصينية ومن أطماعها ومن مناوراتها في بحر الصين الجنوبي، وكذلك مما يحاك بين الصين وبين برمانيا من "مؤامرات ودسائس". ولا شك أن تنامي هذه القوة وهذه "المؤامرات والدسائس" تشكل على المدى البعيد تهديداً خطيراً على حرية الملاحة في مضيق "العنق الخانق" المتحكم في العبور ما بين المحيط الهادي والمحيط الهندي وحيث وبفضل تواطؤ جنرالات "رانغون" يقوم الأميرالات الصينيون ببناء قاعدة بحرية على مقربة من شبه القارة الهندية.

وفي الوقت الذي يوطدون فيه علاقاتهم مع الصينيين يسعى المسئولون الهنود إلى تحسين وتطوير علاقاتهم مع باكستان من دون استسلام أو ليونة إزاء الثوار في كشمير. ويبدو هنا أيضاً أن التوازن في الرعب النووي بين البلدين قد أعطى آثاراً إيجابية حيث لم يعلن أي منهما الحرب على الآخر منذ العام 1971. فالزيارات المستمرة قائمة بين قادة البلدين والتبادل التجاري بين وريثي امبراطورية الهند البريطانية في تطور دائم نحو الأفضل. لكن من غير المحتمل أن يتمكن الخصمان من الخروج في المستقبل المنظور من حالة التوتر السائد إلى الآن، وأن المسألة الكشميرية تظل مثيرة للإنفعال، سيما وأن هامش الحركة الذي يملكه المسئولون الهنود والباكستانيون هامش ضيق ازاء ضغوط الرأي العام في كلا البلدين.

دور الأخ الكبير

أما مع بقية جيرانها الأقل حجماً وأهمية فقد تخلت الهند خلال السنوات الأخيرة عن لعب دور "الأخ الأكبر". فحتى يداهنهم ويسترضيهمـ شرع جوجرال في انتهاج سياسة التنازلات الأحادية الجانب التي أعطت ثمارها وكانت في صالح هؤلاء الجيران. فقد وقعت الهند مع نيبال وفي صالح هذه الأخيرة على معاهدة حول سد متنازع عليه على نهر ماهاكالي. وقد وقعت على معاهدة أخرى مماثلة مع بنغلاديش أنهت بموجبه خلافاً قديماً حول مياه الغانج حيث تصبح بنغلاديش أقل تعرضاً لمخاطر فيضانات النهر ويصبح للهند الحق في الوصول بسهولة إلى مقاطعاتها الشمالية الشرقية المرتبطة بباقي الإتحاد بممر ضيق وعر وخطير على مقربة من ميانمار (برمانيا

السابقة) المثيرة للقلق. كما قام جوجرال بتوطيد العلاقات ما بين الهند وكولومبو التي يحظى فيها شخصياً بكثير من الحظوة منذ أن لعب في العام 1989 (بينما كان وزيراً للخارجية) دوراً رئيساً في انسحاب الجيوش الهندية من سريلانكا المساندة لثوار نمور التاميل. وكل هذا لا يخلو من أهمية بالغة. فلكنه قليل بالنظر إلى المصاعب الهائلة التي لا تزال الهند تصطدم بها رغم جهودها الحالية في مساعيها الرامية إلى انضمامها إلى مختلف منظمات التعاون في شرق آسيا التي تأمل أن تكون جزءاً منها ولا سيما من أجل تنشيط اقتصادها الذي يحتاج إلى رؤوس أموال من هذه المنطقة. لكن يبدو أن قادة العواصم المعنية عازمون على أن تظل الهند على وضعها كقوة آسيا الجنوبية وبذلك تظل بعيدة عن منتدى التعاون ما بين آسيا والمحيط الهادي (أبيك) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). لذلك تبقى الهند في الوقت الحالي "عملاقاً معزولاً".